مارس 2025

محاميك .. إستشارات قانونية وأكثر..

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

المقالات القانونية مقال العدد

المصري لحقوق المرأة يقدم توصيات لتعزيز حقوق المرأة

في إطار احتفالات يوم المرأة المصرية، يطلق المركز المصري لحقوق المرأة مجموعة من التوصيات الشاملة لتعزيز حقوق المرأة وتحسين أوضاعها على كافة المستويات، تشمل الإصلاحات التشريعية، والتمكين السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى تحسين الوضع التعليمي للمرأة.

على مستوى الإصلاح التشريعي والحد من العنف ضد المرأة:

- إقرار قانون للأسرة يواكب التغيرات العصرية ويحترم الأدوار المتعددة للنساء ويؤكد على الشراكة في بناء الأسرة.
- إقرار قانون لمواجهة العنف المنزلي والزواج المبكر.
- إلغاء دفتر إثبات الزواج لدى المأذونين لوقف الزواج العرفي، مع وضع مدى زمني محدد لتوثيق كافة حالات الزواج السابقة على الإلغاء.
- تفعيل آليات الشكوى والملاحقة القانونية بدعم وحدة العنف ضد المرأة بوزارة الداخلية وتوسيع اختصاص عملها.
- تطوير وزيادة عدد مراكز دعم المرأة المعنفة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.
- إعادة تأهيل المرأة المعنفة وتقديم فرص بديلة للعمل والحياة خارج إطار دائرة العنف هي وأطفالها.
- التنسيق مع وزارة الإسكان وجهاز تطوير العشوائيات لتقديم وتجهيز أماكن بديلة للمرأة المعنفة لفترة لحين إتمام التأهيل.
- ضرورة إصدار قانون لحماية المبلغين والشهود خاصة في قضايا الاعتداءات الجنسية والعنف ضد المرأة.

على مستوى التمكين السياسي:

زيادة وصول النساء للمناصب القيادية من خلال:

- وضع كوته للمرأة لا تقل عن 35% في كافة المناصب القيادية وأماكن صنع القرار.
- ضرورة توفر الفرص التدريبية لتأهيل النساء لكل المناصب القيادية.
- زيادة نسب النساء في المجالس المحلية والأحزاب السياسية وذلك من خلال:
- تعديل قانون الإدارة المحلية واعتماده في النظام الانتخابي على النظام المختلط بالجمع بين نظامي القائمة والفردي لتحقيق تمثيل أعلى للنساء، وذلك تطبيقا للمادة 180 من الدستور التي خصصت 25% من المقاعد للمرأة، و25% من المقاعد للشباب والشابات.
- تعديل القانون رقم 70 لسنة 1977 الخاص بالأحزاب السياسية بتعديلاته اللاحقة وإضافة ضرورة أن تتضمن لوائح الأحزاب 30% للمرأة في جميع هياكلها.

على مستوى التمكين الاقتصادي:

- زيادة مشاركة المرأة في سوق إلى 30% من خلال: -
- تعديل قانون العمل لإلزام الشركات التي يعمل فيها 100 من العاملات والعاملين بعمل حضانة للأطفال.
- زيادة حصول المرأة على القروض ودعم المرأة الريفية من خلال عدة أنشطة منها: -
- تخصيص نسبة 35 % من كافة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة.
- عقد لقاءات توعية للمرأة وخاصة الريفية للتعريف بالخدمات والتسهيلات المتاحة.
- تقديم الدعم الفني للحصول على القروض وبدء المشروعات.
- الشراكة مع الجمعيات الاهلية في كل محافظة لمتابعة النساء ونشر الوعي بالعمل وفرص المشاريع.

على المستوى التعليمي:

- تنقية المناهج التعليمية من التمييز ضد المرأة وتعديلها بما يضمن تحسين صورتها في المجتمع واحترامها.
- وجود النساء في مواقع صنع القرار على مستوى وضع المناهج في وزارة التربية والتعليم.
- الاهتمام بمحو أمية المرأة بشكل فعلي ووضع غرامات على المتسربين من التعليم.
- ضرورة تضمين المناهج التعليمية النوع الاجتماعي والتأكيد على النماذج الجيدة للنساء في المشاركة في المجال العام.
- ضرورة تدريس مناهج حقوق الإنسان وحساسية النوع الاجتماعي في التعليم العالي.

يأتي هذا البيان في إطار جهود المركز المصري لحقوق المرأة لدفع عجلة التقدم نحو مجتمع أكثر عدالة ومساواة، حيث تُعتبر المرأة شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة.

خدماتنا القانونية في مجال الأستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

اسأل محاميك

سؤال:
ماهي الحواجز القانونية أمام تمكين المرأة؟

الإجابة

يواجه المواطنون والمواطنات صعوبة في الحصول على العدالة بإجراءات واضحة وسريعة وبصورة ناجزة ورسوم قضائية ممكنة وتطبيق فعال. بالاضافة لعدم المساواة وشعور المواطنات بأن القانون يسري على الجميع بالتساوي، يؤثر على قناعتهم بدولة القانون وجدوى الوصول للعدالة . وايضا ضعف آليات الحماية : يشعر المواطنون والمواطنات بضعف آليات الحماية وضمان حقوقهم وحمايتهم من الانتقام في حال الشكوى.

معلومة قانونية

احتلت مصر في عام 2024 المرتبة 135 من إجمالي 142 دولة في مؤشر سيادة القانون 2 ، ويعد ذلك مكانة متأخرة للغاية نظ ار لما تتمتع به مصر من مؤسسات قانونية وقضائية راسخة، ومنظومة عدالة مدنية تزيد عن 100 سنة، ومن الجديرً بالذكر أن مصر شهدت تراجع كبير حيث كانت تحتل عام 2015 المرتبة 88 ، وفي عام 2018 المرتبة .

المستجدات القانونية

شهدت مصر مكانة متراجعة في عام 2024 على مستوى الفجوة بين الجنسين، لتقرير الفجوة بين الجنسين، الذي يصدر وفقا احتلت مصر المرتبة 135 من إجمالي 146 دولة، ورغم إح ارر تقدم جيد على مستوى 4 عن المنتدى االقتصادي العالمي،ّ ر، مما يؤثر على ترتيب مصر بصورة كبي ا مؤشر ي الصحة والتمكين السياسي إال أن مؤشر المشاركة االقتصادية يشهد تراجعا واضحة ومستمرة ، فلم تشهد تقدم ملحوظ على مدار عدة أعوام.

مفاهيم حقوقية

أصبحت المساواة بين الجنسين جزءًا من القانون الدولي لحقوق الإنسان بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948. وقد أقرت تلك الوثيقة البارزة في تاريخ حقوق الإنسان بأن "جميع البشر يولدون أحرارًا متساوون في الكرامة والحقوق "وأن" لكل فرد الحق في جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع، مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المولد أو أي وضع آخر.

محاميك

عملائنا

االستقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون إجمالي 567 استشارة ، كانت موزعة كالتالي: -

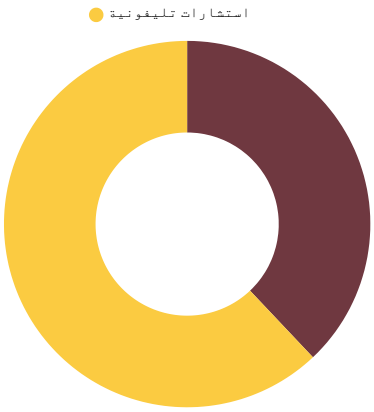

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 320 استشارة أي ما مثل نسبة56.4%
- صفحات وسائل التواصل الاجتماعي : 247 استشارة أي ما مثل نسبة 34.5 %

مستشارك القانونى فى قضايا الأسرة ..أم تستغيث : "طليقي خطف ولادي ومش عارفة أنفذ عليه حكم الحضانة"

استغاثت سيدة تدعى "هبة" بالأجهزة المعنية، من طليقها والذي اتهمته بخطف ابنيها بعد الطلاق، واختفائه عن الأماكن التي كان دائم التردد عليها.تزوجت "هبة" من أحد الأشخاص منذ عدة أعوام، وأنجبت منه طفلين، حمزة الطفل الأكبر ويبلغ من العمر 11 عاما، والآخر يدعى موسى ويبلغ من العمر 9 أعوام، ومنذ حوالي عامين حدثت بينهما خلافات انتهت داخل محكمة الأسرة بدعوى طلاق للضرر أقامتها "هبة" وتم الطلاق بينهما بحكم من المحكمة.

وأشارت "هبة"، إنه بعد الانفصال اخذ طليقها جميع الممتلكات والمتعلقات داخل شقة الزوجية، وخطف الطفلين واصطحابهما إلى شقيقته غير المتزوجة، وجعلها تقوم بدور الأم لهما، وعندما ذهبت الأم لأخذ طفليها من طليقها، رفض ومنعها من رؤيتهما.

وتوجهت الأم إلى نيابة شرق القاهرة الكلية لشئون الأسرة، وأقامت الدعوى التي حملت الرقم 202 لسنة 2023 منازعة حضانة، لإرجاع طفليها إليها وضم حضانتهما لها، وصدر الحكم بضم حضانة الطفلين للأم وحبس الطليق وتغريمه.

وأكملت "هبة" أن الأب اصطحب الطفلين وسافر بهما إلى إحدى الدول الأجنبية وظل بهما عدة أشهر خارج مصر، وعند عودته توجهت قوة لتنفيذ الحكم الصادر ضده بالحبس ورد الأطفال إلى الأم، لكنهم لم يجدوا الأب ولا الأطفال في المكان الذي كانوا يتواجدون فيه

ولا تعرف كيف تستطيع تنفيذ الاحكام علي الاب واستلام اطفالها

ومستشارك القانوني لقضايا الأسرة (محاميك) يوضح:

جريمة عدم تسليم طفل لمستحق رعايته نصت المادة 292 من قانون العقوبات على يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أي الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانته أو حفظه ، وكذلك أي الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضانته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه .

امتناع من كان طفل موضوعا تحت رعايته عن تسليمه إلى من أوكلت إليه حضانته بحكم قضائي.

- إبعاد قاصر.
- خطف القاصر.
- حمل الغير على خطف القاصر أو إبعاده.

هذه الجريمة تقتضي توافر قصد جنائي، هو علم الجاني بالحكم القضائي ونية عدم تنفيذ هذا الحكم.

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

اتصل بنا

التليفون :
01061496144
01066854655
0225242141

واتس أب:
01061496144

البريد الإلكتروني :
info@mohamek.com
complaints@mohamek.com

للتواصل مع فريق الدعم او الشكاوي (رسائل من خلال الوتس اب فقط) 01024234501

اطلب استشارة مجانا
اونلاين املأ الاستمارة
او من خلال الايميل
تلفونيا مكالمة لمدة ٣٠ دقيقة

ساعات العمل
الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً